

من وزير المالية
إلى

N° 860

25/05/2015

الموضوع: حول النظام الجبائي لعمليات إعادة الشراء
المرجع: مکتوبکم المؤرخ في 20 ماي 2015

وبعد،

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلبکم معرفة النظام الجبائي لعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية في مادة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات وفي مادة الأداء على القيمة المضافة، يشرفني إعلامکم بما يلي:

(1) في مادة الأداء على القيمة المضافة:

تعفى عمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية من الأداء على القيمة المضافة وذلك طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

(2) في مادة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات:

باعتبار أن الأمر يتعلق بعملية شراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية يتم بمقتضاها تحويل ملكية السندات فإن المحاصيل الناتجة عنها تصنف كقيمة زائدة متأتية من النفويت في سندات بصرف النظر عن تصنيفها بمقتضى التشريع المتعلق بها كفوائد وعليه فإن المبالغ المدفوعة في هذا الإطار لا تخضع للخصم من المورد بالنسبة إلى المقيمين وبالنسبة إلى غير المقيمين والمستقرين بالبلاد التونسية.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المندوب العام للشؤون المالية
والتشريع الجمركية
الإمضاء: صبيحة جرتة اللواتي